



جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

ورقة عمل

(مساهمة)

من

السيدة انيسكا كاكزمارسكا

الأمين العام لمجلس نواب بولندا

للمناقشة العامة بشأن

"التدقيق على الحكومة من قبل البرلمان"

دورة جنيف

آذار/مارس عام 2018

أولاً - ملاحظات تمهيدية



عادة ما يعدّ التدقيق في نشاطات الحكومة من قبل البرلمان جوهر نظام البرلمان والحكومة. مبدأ هذا النظام ليس فقط تأثير البرلمان على تشكيل الحكومة، والذي يتجلى في إمكانية إقالة الحكومة كلها أو أفرادها، ولكن أيضاً حق الوصول إلى أية معلومات توضح عمل إدارة الحكومة.

في النظام القانوني البولندي، يقصد بالتدقيق من جانب البرلمان تلك الأنشطة، التي يتم استخدامها للحصول على معلومات عن أنشطة هيئات التدقيق وتزويد تلك الهيئات بوجهات النظر والآراء والاقتراحات البرلمانية. إنّ وظيفة التدقيق في البرلمان هي نتيجة للتعين الدستوري للجمهورية "كدولة ديمقراطية يحكمها القانون" (المادة 2 من الدستور)، كما أنها سمة ضرورية لكل برلمان. الدوائر البرلمانية المكونة من النواب وأعضاء مجلس الشيوخ، تعدّ "ممثلي الأمة" (المادة 104 (1) من الدستور)، تمارس السلطة التشريعية (المادة 10 (2) من الدستور) وبالتالي المشاركة في ممارسة "السلطة العليا" (المادة 4 (1) و (2) من الدستور).

من ناحية الأهمية الكبرى - في النظام البرلماني البولندي - كانت المادة 95(2) من الدستور، حيث يعهد التدقيق على أنشطة مجلس الوزراء والهيئات الإدارية الحكومية التابعة لمجلس النواب، دون مجلس الشيوخ. على الرغم من أن هذا المقتضى ليس مصدراً لحصرية سلطات التدقيق في البرلمان، إلاّ أنّه لا يزال يدل على تباين أساسي في القوى لكل من مجلسي البرلمان كما يحدد صلاحية التدقيق في مجلس النواب أيضاً.

ثانياً - أدوات التدقيق في مجلس النواب

مجموعة واسعة جداً من المعايير القانونية للقيام بعملية التدقيق من جانب مجلس النواب. يمكن تصنيف هذه المجموعة من الأدوات إلى:

- المعايير التي يعتمدها مجلس النواب في بلينو (المسؤولية السياسية لمجلس الوزراء وأعضائه؛ والتصويت للموافقة عليها، والقرارات، المعلومات الحالية).

- التدقيق الذي يتم من قبل لجان مجلس النواب (الحق في طلب حضور اجتماعات اللجنة، والرغبات والطعون، وتحقيقات مجلس النواب).

- معايير التدقيق الشخصية للنواب (استجابات، استفسارات، أسئلة حول الشؤون الراهنة، الحق في الحصول على المعلومات، مراسلات النواب).

ثانياً- 1 المسؤولية السياسية



إنّ جوهر سيادة البرلمان والحكومة هو القاعدة التي بموجبها تكون الحكومة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان. تعني المسؤولية السياسية للحكومة أنّ تقييمها حاسماً لأنشطتها في البرلمان أثناء عملية التصويت على حجب الثقة قد يؤدي إلى استقالة رئيس الحكومة، وتطلق العمل على انشاء حكومة جديدة. ويفترض النظام البرلماني البولندي أنّ المسؤولية السياسية لمجلس الوزراء هي قبل مجلس النواب. وهو يغطي كلا من النموذج الجماعي، عندما يتعلق الأمر بكامل مجلس الوزراء وموضوعها هو تحرك النشاط الجماعي، وكذلك بالنموذج الفردي إذا كان ينطبق على شخص عضو مجلس الوزراء ويخص المسائل المتعلقة بجدارته أو الموكلة إليه من قبل رئيس الوزراء.

ويستند نموذج القاعدة البرلمانية والحكومة القائمة في بولندا إلى فكرة ترشيد النظام البرلماني، الذي يفترض وجود آليات لاستقرار نظام الحكم. إجراء تصويت لحجب الثقة ضد الحكومة يجوز فقط في حالة (التصويت بناء على ما يسمى بعدم الثقة)، أي اقتراح يدعو إلى إقالة الحكومة يجب أن يكون مقترناً باقتراح تحديد رئيس وزراء جديد.

يشرع في الإجراءات لتمرير تصويت بعدم الثقة في مجلس الوزراء باقتراح مكتوب من قبل 46 نائباً على الأقل، والذي يتضمن تحديد اسم مرشح لمنصب رئيس الوزراء (المادة 158 من الدستور). ينبغي تمرير تصويت مجلس النواب بحجب الثقة في مجلس الوزراء بأغلبية الأصوات للعدد القانوني للنواب. إذا وافق مجلس النواب على مثل هذا القرار، يقبل رئيس الجمهورية استقالة مجلس الوزراء ويعين رئيس وزراء جديد على النحو الذي يختاره مجلس النواب، وبناء على طلبه، يقبل قسم يمين الأعضاء الآخرين في مجلس الوزراء.

تبدأ المسؤولية السياسية الفردية للعضو في مجلس الوزراء من خلال اقتراح لتمرير تصويت بحجب الثقة من قبل ما لا يقل عن 69 نائباً. يخضع إجراء فحص مثل هذا الاقتراح إلى ضوابط مماثلة لمقترح حجب الثقة في مجلس الوزراء، ولكن مع وجود اختلاف في اقتراح حجب الثقة عن الوزير قبل التصويت في مجلس النواب، حيث يتم تقديمه للفحص من قبل لجان مجلس النواب المناسبة (المادة 116 من النظام الأساسي لمجلس النواب). يلتزم الرئيس بإقالة الوزير الذي أجاز فيه مجلس النواب تصويتاً لحجب الثقة بأغلبية أصوات النواب من العدد القانوني للنواب.

II.2. الحق في طلب المعلومات

إن الحق في طلب المعلومات هو أحد صلاحيات البرلمان الأساسية، مما يتيح السيطرة الفعالة على السلطة التنفيذية. يلتزم أعضاء مجلس الوزراء وممثلو الهيئات والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية المختصة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات الحكومة والحكومات المحلية بتقديم المعلومات والإيضاحات بناءً على طلب لجان مجلس الشيوخ والمجلس النيابي في المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها (المادة 16 (2) من القانون المتعلق بممارسة ولاية النائب



والسيناتور). ويحدد هذا الالتزام بأحكام النظام الأساسي للمجلس النيابي، التي تنص على أنه بناء على طلب هيئة رئاسة إحدى اللجان، يقدم الوزراء ورؤساء الهيئات العليا في إدارة الدولة ورؤساء مكاتب ومؤسسات الدولة الأخرى تقارير ووثائق. تقديم المعلومات، والمشاركة في جلسات اللجنة، حيث يتم النظر في الأمور المتعلقة بنطاق نشاطها (المادة 153 (1) من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

II.3 . الحق في طلب جلسة استماع

تتم ممارسة الحق في طلب جلسة استماع على شكل طرح حلول لمجلس النواب توجّه إلى متلقي معين. يتضمن الحل على طلب من هيئة حكومية معينة لاتخاذ إجراء لمرة واحدة مبينة فيه (المادة 69 (1) (1) من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

على الرغم من أن الحل غير ملزم للهيئة التي تم توجيهه إليها، إلا أن السلطة المناطة بالمجلس النيابي تتضمن أوامر "ممثلي الأمة" لافتراض مسبق أنه سيتم إبلاغه بأسباب أي فشل في استيفاء الإجراء المطلوب.

الحق في طلب جلسة استماع يمكن أن يتم من قبل لجان مجلس النواب على هيئة رغبات موجهة إلى مجلس الوزراء أو أي أعضاء فرديين فيه، إن رئيس الجهاز الأعلى للرقابة، ورئيس البنك الوطني البولندي، النيابة العامة ومفتشي العمل. الرغبات هي حلول اللجنة التي تتضمن فرضيات اللجنة في حالات محددة. وقد تكون الهيئة التي أرسلت الرغبات معتمدة من قبل اللجنة، حيث يتوجب عليها أن تتخذ موقفاً إزاء ذلك وأن تقوم بإخطار رئيس مجلس النواب كتابياً عن ذلك الأمر في غضون الـ 30 يوماً التالية ليوم استلام طلب الرغبة (المادة 159 من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

ثانياً-4 لجنة التحقيق

عملاً بالمادة 111 (1) من الدستور، يجوز لمجلس النواب تعيين لجنة تحقيق للنظر في مسألة معينة. لجان التحقيق هي الهيئات الفرعية التابعة لمجلس النواب، يتم تعيينها لفحص الحكومة والإدارة من خلال تحديد الصورة الفعلية لنشاط السلطة التنفيذية بشكل مستقل، وتحديد المسؤولية عن المخالفات التي تحدث هناك. وتشمل المكونات الأساسية لهذه المؤسسة صلاحيات محددة لدراسة الحقائق. وهي تشمل الحق في استدعاء الشهود وسماعهم، عن طريق قواعد الإجراءات الجنائية. يجوز للجان التحقيق، في جملة أمور، استدعاء والاستماع لأشخاص لا يؤدون أي وظائف في سلطات الدولة. الهدف من نشاط اللجنة هو تحديد الحقائق في هذه الحالة، كما يحددها البرلمان، وتنعكس هذه



القرارات عند إعداد التقرير. تتمثل نتيجة عمل لجنة التحقيق في إعداد تقرير يعرض النتائج الفعلية التي توصلت إليها اللجنة. وقد يتضمن تقرير اللجنة أيضاً تقييماً للنشاط المدروس.

ثانياً - 5 التدقيق في تنفيذ ميزانية الدولة

يقدم مجلس الوزراء، خلال فترة الخمسة أشهر التالية لنهاية السنة المالية، إلى مجلس النواب تقريراً عن تنفيذ قانون الموازنة مع معلومات عن حالة المديونية في الدولة (المادة 226 (1) من الدستور).

يرفق التقرير المقدم من مجلس الوزراء بالوثائق المقدمة من الجهاز الأعلى للرقابة: تحليل تنفيذ ميزانية الدولة وأغراض السياسة النقدية والرأي المتعلق بشأن التصويت بالموافقة على مجلس الوزراء (المادة 204 (1) النقطة 1 و 2 من الدستور). يتم فحص الوثائق المقدمة إلى مجلس النواب من قبل مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للرقابة من قبل لجنة المالية العامة. وتفحص لجان مجلس النواب ذات الصلة الأجزاء الفردية من تقرير الحكومة بشأن تنفيذ ميزانية الدولة. يلتزم مجلس النواب بالنظر في تقرير الحكومة في غضون 90 يوماً من تاريخ تقديمه. بعد الاستماع إلى رأي الجهاز الأعلى للرقابة وحالة لجنة المالية العامة، يتخذ مجلس النواب قراراً بمنح أو رفض منح الموافقة على مصادقة مجلس الوزراء. يؤكد التصويت على المصادقة على أن مجلس الوزراء قام بتنفيذ قانون الموازنة في السنة المالية المكتملة. ومع ذلك، فهو أيضاً تقييم سياسي للأنشطة العامة لمجلس الوزراء. إن رفض منح التصويت على المصادقة، على الرغم من أنه لا يترتب عليه أي عواقب سلبية على الحكومة، يماثل في الواقع، دعوة رئيس الوزراء إلى تقديم استقالة الحكومة.

II.6 الجهاز الأعلى للرقابة كأداة رقابة برلمانية

في التقاليد البولندية للنظام السياسي، إحدى الأدوات التقليدية لمراقبة مجلس النواب هي إمكانية مجلس النواب والهيئات التابعة له الشروع في المراجعة التي يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة. يشكل الجهاز الأعلى للرقابة الهيئة العليا لرقابة الدولة (المادة 202 (1) من الدستور) ويكون تابعاً لمجلس النواب (المادة 202 (2) من الدستور). تظهر علاقة التبعية بين الجهاز الأعلى للرقابة ومجلس النواب إلى أقصى حد في وظيفته الرقابية. ومع ذلك، لا تتنافى تبعية الجهاز الأعلى للرقابة إلى مجلس النواب مع استقلالية هذه الهيئة الدستورية. الجهاز الأعلى للرقابة هو "الهيئة العليا لرقابة الدولة" أكثر مما هو "هيئة التدقيق البرلماني" أو "هيئة رقابة مجلس النواب". يمارس الجهاز الأعلى للرقابة رقابته ليس فقط بناء على طلب من مجلس النواب والهيئات التابعة له، ولكن أيضاً بناءً على طلب من رئيس جمهورية بولندا، ورئيس الوزراء وبناءً على مبادرات خاصة منهما.



ومع ذلك، فإن خضوع الجهاز الأعلى للرقابة لمجلس النواب لا ينكر استقلال هذه الهيئة الدستورية. إن الجهاز الأعلى للرقابة هي "الهيئة العليا لسيطرة الدولة" وليس "هيئة التدقيق البرلماني" أو "هيئة سيجم للرقابة". لا يؤخذ على الجهاز الأعلى للرقابة ضوابط، فقط بناء على طلب مجلس النواب وأجهزتها، ولكن أيضاً بناء على طلب رئيس جمهورية بولندا ورئيس الوزراء ومبادرة منهما.

ثانياً-7 إجراءات الاستجواب

يقدم رئيس مجلس الوزراء وأعضاء آخرون من مجلس الوزراء إجابات على أسئلة النواب والاستجوابات في غضون 21 يوماً، وكذلك فيما يتعلق بالردود على المسائل التي أثّرت خلال كل جلسة من جلسات مجلس النواب (المادة 115 من الدستور). وينصّ النظام الأساسي لمجلس النواب على تحديد القاعدة الدستورية القاضية بأربعة إجراءات للاستجواب. ويمكن توجيه استجوابات، طلبات لتوفير المعلومات الحالية وأسئلة النواب وأسئلة حول القضايا الراهنة إلى أعضاء مجلس الوزراء (المادة 191(1) من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

الاستجواب هو طلب تقديم معلومات حول القضايا ذات الأهمية الأساسية والمتعلقة بالمشاكل المرتبطة بسياسة الدولة. ويتضمن الاستجواب عرضاً مختصراً للحالة الفعلية التي يتم تناولها والمسائل الناشئة عنها، وتبقى متعلقة بمدى جدارة الشخص المعني. أية إجابة عن استجواب يجب أن تكون مكتوبة في موعد لا يتجاوز 21 يوماً تالية ليوم استلامه. في حالة كون الإجابة على الاستجواب غير مرضية، يجوز أن يطلب إلى رئيس مجلس النواب طلب تفسيرات إضافية مكتوبة من الشخص المعني، مع إبداء الأسباب لعدم قبول الرد (المواد من 192-193 من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

ويمكن تقديم أسئلة النواب فيما يتعلق بالمسائل ذات الطابع الفردي، وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية التي ينتهجها مجلس الوزراء والمهام العامة التي تضطلع بها الإدارة الحكومية. إن إجراءات طرح أسئلة النواب مشاهجة لإجراءات تقديم الاستجوابات (المادة 195 من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

يدرج رئيس مجلس النواب في طلبات اليوم لكل جلسة من جلسات مجلس النواب بند "المعلومات الحالية" وبند "أسئلة حول القضايا الراهنة" (المادة 191(2) من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

الحق في تقديم طلب لأن يتم تقديم المعلومات الحالية في جلسة مجلس النواب من قبل أحد أعضاء مجلس الوزراء إلى مجموعة تتكون من 15 نائباً على الأقل. يجب أن يقدم الطلب عند 21:00 من اليوم السابق ليوم انعقاد جلسة مجلس النواب، مع تحديد الأسباب وتحديد المرسل إليه. هيئة رئاسة مجلس النواب، بعد الحصول على رأي من



"مجلس الشيوخ"، يحدد أي من الاقتراحات المقدمة للحصول على المعلومات هو مقبول ليتم النظر فيه في الجلسة المقبلة لمجلس النواب. عند اختيار موضوع الحصول على المعلومات، تعتبر هيئة رئاسة مجلس النواب، قبل كل شيء، أن له أهميته وموضوعيته. كما أنه يأخذ بعين الاعتبار أيضاً عدد أعضاء المجموعة التي قدم لها المقترح للحصول على المعلومات. إذا لم يكن هناك رأي موحد من قبل "المجلس الشيوخ"، يتم اتخاذ قرار بشأن اختيار المقترح للحصول على المعلومات بمجلس النواب. يتطلب النظر في المعلومات في جلسة مجلس النواب عرض تقديمي لأسباب طلب المعلومات من قبل نائب تعيينه الهيئة المخولة بإرساله، إجابة لممثل لمجلس الوزراء والمناقشة. لا تزيد الفترة الزمنية المحددة للنظر في بند "المعلومات الحالية" عن 90 دقيقة (المادة 194 من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

يجوز طرح أسئلة حول القضايا الراهنة شفويًا خلال كل جلسة من جلسات مجلس النواب، حيث تعطى إجابة مباشرة عليها. يجب على النائب، بحلول الساعة 21:00 في اليوم السابق ليوم بدء جلسة مجلس النواب، إبلاغ رئيس مجلس النواب حول موضوع عام للسؤال وتحديد المرسل إليه.

تصدر هيئة رئاسة مجلس النواب، بعد التماس رأي مجلس الشيوخ، أمرًا بطرح أسئلة لكل جلسة ويقوم بإبلاغ النواب بالأسئلة المتعلقة بالقضايا الراهنة، التي أدرجت في طلبات اليوم المعين لجلسة مجلس النواب. وتغطي بنود طلبات يوم جلسة مجلس النواب عن "أسئلة حول القضايا الراهنة" النظر في مسائل لا تزيد عن 11 سؤال.

يتضمن النظر في السؤال من قبل مجلس النواب عرض تقديمي لمادة منه وتقديم إجابة شفوية من قبل الشخص الذي وجه إليه السؤال أو الشخص المصرح له بهذا من قبل ذلك الشخص. إن عملية طرح سؤال قد تستمر مدة لا تزيد على دقيقتين، وتقديم الإجابة - لا يزيد عن 6 دقائق. ولا تدور أية مناقشات حول السؤال والإجابة المقدمة (المادة 196 من الأوامر الدائمة لمجلس النواب).

ثانياً- 8 المعايير الفردية الأخرى للرقابة على مجلس النواب

أدوات التدقيق من جانب البرلمان، بالإضافة إلى التدابير المذكورة أعلاه، تشمل تلك الصلاحيات التي منحت للنواب وأعضاء مجلس الشيوخ فيما يتعلق بالولاية المنوطة بهم. في إطار ممارسته لولايته، فإن أي نائب أو عضو مجلس شيوخ له الحق، في حال عدم المساس بمصالح الأشخاص الآخرين، في الحصول على المعلومات والمواد ومتابعة نشاط هيئات الإدارة الحكومية المركزية والمحلية، فضلاً عن الشركات التي لها مشاركة في خزينة الدولة، والدولة والمؤسسات الحكومية والمحلية والمشروعات، مع التقييد بالأنظمة المتعلقة بالسرية المحمية قانوناً (المادة 19 (1) من القانون المتعلق بممارسة ولاية نائب رئيس وعضو مجلس الشيوخ).



أي نائب أو عضو مجلس شيوخ يتمتع بحق - في إطار ممارسة واجبات نائب أو عضو مجلس الشيوخ - التدخل في هيئة إدارة الحكومة المركزية أو المحلية، ومنشآت الدولة أو المؤسسة والمنظمة غير الحكومية، وكذلك في الوحدات الاقتصادية غير الحكومية. يجوز لموضوع مثل هذا التدخل معالجة مسألة من قبل نائب باسمه الخاص أو باسم ناخب أو ناخبين.

تلتزم الهيئات والوحدات التي تدخل فيها نائب أو عضو في مجلس الشيوخ بإخطار نائب أو عضو مجلس الشيوخ في حالة النظر في المسألة في غضون أربعة عشر يوماً وفي النهاية تسويتها في الوقت الذي يتفق عليه مع النائب أو عضو مجلس الشيوخ. سوف تشمل هذه السلطة أيضاً إمكانية الوصول إلى المعلومات التي توضح مسار بحث المسألة المتعلقة بموضوع التدخل. يجب على مديري الهيئات والوحدات، التي تدخل من أجلها نائب أو عضو في مجلس الشيوخ، أن يستقبل نائباً أو عضواً في مجلس الشيوخ على الفور فيما يتصل بالمسألة الناجمة عن ممارسة ولايته، وتقديم المعلومات و التوضيحات بشأن هذه المسألة (المادة 20 من القانون المتعلق بممارسة ولاية نائب رئيس وعضو مجلس الشيوخ).

وبالإضافة إلى ذلك، يحق للنائب المشاركة في دورات جمعيات مجالس المقاطعات والبلديات والمحليات التابعة للدائرة الانتخابية التي انتخب فيها، أو المعنية لتكون مقراً لمكتب النائب، بينما لعضو مجلس الشيوخ الحق في المشاركة في دورات مجالس المقاطعات والبلديات والمحليات للدائرة الانتخابية التي انتخب فيها. في إطار المشاركة في الدورات، فإن أي نائب أو عضو مجلس شيوخ قد يرسل تعليقاته واقتراحاته (المادة 22 من القانون).



UNION INTERPARLEMENTAIRE



INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

by

**Mrs Agnieszka KACZMARSKA
Secretary General of the Sejm of Poland**

to the General Debate on

“Scrutiny of Government by Parliament”

**Geneva Session
March 2018**

I. Introductory remarks

Scrutiny of the Government's activity by the Parliament is commonly regarded as the essence of the parliamentary and cabinet system. The principle of this system is not only the influence of the Parliament on the composition of the Government, which is expressed in the possibility of dismissing the entire Cabinet or its individual members, but also the right of access to any information illustrating the operation of government administration.

In the Polish legal system, scrutiny by the Parliament is understood as these activities which are used to obtain information on the activities of scrutinised entities and to provide these entities with the Parliament's views, opinions and suggestions. The Parliament's scrutiny function is a consequence of the constitutional designation of the Republic as a "democratic state ruled by law" (Article 2 of the Constitution), as it is a necessary attribute of each Parliament. Parliamentary chambers consisting of deputies and senators, being "representatives of the Nation" (Article 104 (1) of the Constitution), exercise legislative power (Article 10 (2) of the Constitution) and thus participate in exercising "supreme power" (Article 4 (1) and (2) Constitution).

Of paramount importance – in the Polish parliamentary system – is Article 95(2) of the Constitution, where scrutiny over the activities of the Council of Ministers and subordinate government administration bodies is entrusted to the Sejm, without the Senate. Although this provision is not an exclusive source of the Parliament's scrutiny powers, still it points to the fundamental differentiation of powers of both chambers of Parliament and also determines the scope of scrutiny powers of the Sejm.

II. Sejm scrutiny instruments

A set of legal measures for exercising scrutiny by the Sejm is very extensive. The typology of this set of instruments is formed by:

- measures carried out by the Sejm *in pleno* (political responsibility of the Council of Ministers and its members; vote of approval, resolutions, current information),
- scrutiny exercised by the Sejm committees (the right to demand the presence at committee meetings, desiderata and appeals, Sejm investigation) and,
- individual deputies' scrutiny measures (interpellations, questions, questions on current affairs, deputies' right to information, deputies' interventions).

II.1 Political responsibility

The essence of the parliamentary and cabinet rule is the rule according to which the government is politically responsible to the Parliament. The political responsibility of the Government means that the critical assessment of their activities by the Parliament during a vote of no confidence leads to the resignation of the Cabinet and launches a procedure for the creation of a new government. The Polish parliamentary system presupposes the political responsibility of the Council of Ministers before the Sejm. It covers both the collective form, when it concerns the entire Council of Ministers and its subject is the activity of the collegial activity and the individual form if it applies to the individual members of the Council of Ministers and pertains to matters of their competence or entrusted to them by the Prime Minister.

The model of the parliamentary and cabinet rule existing in Poland is based on the idea of rationalised parliamentarism, which assumes the existence of mechanisms to stabilise the system of governance. A vote of no confidence against the government may only be constructive (so-called constructive vote of no confidence), i.e. a motion to dismiss the government must be accompanied by a motion to appoint a new Prime Minister.

The procedure for passing a vote of no confidence in the Council of Ministers is initiated by a motion reported by at least 46 deputies, which shall specify the name of a candidate for Prime Minister (Article 158 of the Constitution). The Sejm shall pass a vote of no confidence in the Council of Ministers by a majority of votes of the statutory number of deputies. If such a resolution has been passed by the Sejm, the President of the Republic shall accept the resignation of the Council of Ministers and appoint a new Prime Minister as chosen by the Sejm, and, on his application, the other members of the Council of Ministers and accept their oath of office.

The individual political responsibility of a member of the Council of Ministers is initiated by a motion to pass a vote of no confidence reported by at least 69 deputies. The procedure for examining such a motion is subject to the disciplines analogous to a motion of no confidence in the Council of Ministers, but with the difference that a motion of no confidence in the minister before voting in the Sejm is submitted for examination to the relevant Sejm committees (Article 116 of the Standing Orders of the Sejm). The President is obliged to dismiss the minister in whom the Sejm passed a vote of no confidence a motion of censure by a majority of votes of the statutory number of deputies.

II.2 Right to demand information

The right to demand information is one of Parliament's core powers, enabling effective control of executive power. Members of the Council of Ministers and representatives of competent central and local government bodies and institutions, non-governmental organisations, state and local government establishments and enterprises shall be obliged to present information and explanations at the request of standing and extraordinary Sejm and Senate committees, in matters within the scope of their competence (Article 16(2) of the Act on exercising the mandate of Deputy and Senator). This obligation is specified by the provisions of the Standing Orders of the Sejm, according to which on request of the presidium of a committee, ministers, heads of supreme organs of the State administration and heads of other State offices and institutions, shall submit reports and render information, and shall participate in sittings of a committee, where the matters relating to the scope of their activity are considered (Article 153 (1) of the Standing Orders of the Sejm).

II.3 Right to demand a hearing

The right to demand a hearing is exercised in a form of the Sejm resolutions addressed to a specific recipient. A resolution contains a request from the specific state body to take a one-off action indicated therein (Article 69 (1) (1) of the Standing Orders of the Sejm). Although the resolution is not binding on the body to which it has been addressed, however, the authority of the address of the Sejm consisting of the "representatives of the Nation" orders to presuppose that it will be informed about the reasons for any failure to fulfil the demanded action.

The right to demand a hearing may also be exercised by the Sejm committees in a form of desiderata addressed to the Council of Ministers or individual members thereof, the President of the Supreme Chamber of Control, the President of the National Bank of Poland, the Public Prosecutor General and the Chief Labour Inspector. Desiderata are committee resolutions containing the committee's postulates in specific cases. A body, being the addressee of a desideratum adopted by a committee, shall be obliged to take an attitude towards it and shall notify the Marshal of the Sejm, in writing, about such attitude within 30 days following the day of receipt of the desideratum (Article 159 of the Standing Orders of the Sejm).

II.4 Investigative committee

Pursuant to Article 111 (1) of the Constitution, the Sejm may appoint an investigative committee to examine a particular matter. Investigative committees are subsidiary bodies of the Sejm, appointed to scrutinize the government and the administration by determining independently the actual picture of the executive power's activity, and in particular determining the responsibility for irregularities taking place there. The essential components of this institution include specific powers to examine the facts. They include the right to summon and hear witnesses, by means of criminal procedure rules. Investigative committees may, inter alia, summon and hear persons who do not perform any functions in state authorities. The objective of the committee's activity is to determine the facts in the given case, as determined by the Parliament, and these determinations are reflected in preparing a report. The outcome of the work of the investigation committee is to draw up a report which presents the actual findings made by the committee. The committee's report may also include an assessment of the examined activity.

II.5 Scrutiny of the implementation of the State budget

The Council of Ministers, within the 5-month period following the end of the fiscal year, shall present to the Sejm a report on the implementation of the Budget Act together with information on the condition of the State debt (Article 226 (1) of the Constitution). The report presented by the Council of Ministers is accompanied by the documents submitted by the Supreme Chamber of Control: an analysis of the implementation of the State Budget and the purposes of monetary policy and an opinion concerning the vote of approval for the Council of Ministers (article 204 (1) Point 1 and 2 of the Constitution). The documents submitted to the Sejm by the Council of Ministers and by the Supreme Chamber of Control are examined by the Public Finance Committee. The individual parts of the Government's report on the implementation of the State budget are examined by the relevant Sejm committees. The Sejm is obliged to examine the Government's report within 90 days from the date of its submission. After hearing the opinion of the Supreme Chamber of Control and the position of the Public Finance Committee, the Sejm shall adopt a resolution to grant or refuse to grant a vote of approval to the Council of Ministers.

The vote of approval confirms that the Council of Minister implemented the Budget Act in the completed fiscal year. However, it is also a political assessment of the overall activities of the Council of Ministers. The refusal to grant a vote of approval, although it

does not automatically entail any negative consequences for the Government, is, in practice, equivalent to calling the Prime Minister to have the Cabinet resign.

II.6 Supreme Chamber of Control as a parliamentary scrutiny instrument

In the Polish tradition of the political system, one of the classical instruments of the Sejm control is a possibility for the Sejm and its bodies to initiate audit exercised by the Supreme Chamber of Control. The Supreme Chamber of Control shall be the supreme body of state control (Article 202 (1) of the Constitution) and shall be subordinate to the Sejm (Article 202 (2) of the Constitution). The subordination relationship between the Supreme Chamber of Control and the Sejm is demonstrated to the fullest extent in its control function. However, the subordination of the Supreme Chamber of Control to the Sejm does not deny the constitutional autonomy of this body. The Supreme Chamber of Control is a “supreme body of state control” rather than a “parliamentary scrutiny body” or “Sejm control body”. The Supreme Chamber of Control shall take controls not only upon request of the Sejm and its bodies, but also upon request of the President of the Republic of Poland, Prime Minister and on its own initiative.

II.7 Interpellation procedures

The Prime Minister and other members of the Council of Ministers shall furnish answers to interpellations and Deputies' questions within 21 days as well as to answers to matters raised in the course of each sitting of the Sejm (Article 115 of the Constitution). The regulations of the Sejm, by specifying the constitutional norm, provides for four interpellation procedures. Interpellations, requests for providing current information, Deputies' questions and questions on current issues may be addressed to members of the Council of Ministers (Article 191(1) of the Standing Orders of the Sejm).

An interpellation is a request to provide information on issues of fundamental importance and relating to problems related to the State policy. An interpellation shall contain a short presentation of the actual situation to which it is addressed and questions arising therefrom, and shall be relevantly related to area of competence of the person addressed. An answer to an interpellation shall be given in writing no later than 21 days following the day of its receipt. In the event that the interpellator is not satisfied with the response, he may apply to the Marshal of the Sejm for requesting additional written

explanations from the person addressed, giving the reasons for non-acceptance of the response (Articles 192-193 of the Standing Orders of the Sejm).

Deputies' questions may be lodged in relation to matters of individual nature, concerning internal and external policy pursued by the Council of Ministers and public tasks performed by the government administration. The procedure for lodging deputies' questions is analogous to the procedure of lodging interpellations (Article 195 of the Standing Orders of the Sejm).

The Marshal of the Sejm shall include in the orders of the day of each sitting of the Sejm an item for "current information" and an item for "questions on current issues" (Article 191(2) of the Standing Orders of the Sejm).

The right to submit a request that current information be presented at the sitting of the Sejm by a member of the Council of Ministers, shall belong to a club or a group of at least 15 Deputies. The request shall be submitted by 21:00 of the day preceding the day of the sitting of the Sejm, with reasons given and specifying its addressee. The Presidium of the Sejm, after seeking an opinion of the Council of Seniors, shall determine which of the submitted proposals for information is accepted and will be considered at the next sitting of the Sejm. When choosing the subject of information, the Presidium of the Sejm considers, above all, its significance and topicality. It also takes into account the number of members of the club or a group which have proposed subjects for information. If there is lack of uniform opinion of the Council of Seniors, a decision on the choice of proposal for information shall be made by the Sejm. Consideration of information at the sitting of the Sejm shall require presentation of reasons for the request by a Deputy designated by the entity entitled to submit it, the answer of the representative of the Council of Ministers and the discussion. The time limit set for consideration of an item for "current information" shall be no longer than 90 minutes (Article 194 of the Standing Orders of the Sejm).

Questions on current issues shall be posed orally during each sitting of the Sejm and a direct answer shall be given to them. A Deputy, by 21:00 on the day preceding the day of the commencement of a sitting of the Sejm, shall inform the Marshal of the Sejm about general subject of a question and its addressee.

The Presidium of the Sejm, after seeking an opinion of the Council of Seniors, shall set an order of posing questions for each sitting and shall inform the Deputies which of the questions on current issues have been included in the orders of the day for a particular sitting of the Sejm. The item in the orders of the day of the sitting of the Sejm for "questions on current issues" shall cover consideration of no more than 11 questions.

Consideration of the question by the Sejm shall include presentation of the substance thereof and provision of an oral answer by the person to whom the question was addressed or by the person authorised by that person. The posing of a question may last no longer than 2 minutes, and giving an answer – no longer than 6 minutes. There are no discussions on the question and answer given (Article 196 of the Standing Orders of the Sejm).

II.8 Other individual measures of Sejm control

The instruments of scrutiny by the Parliament shall, in addition to the above-mentioned measures, include those powers which are granted to deputies and senators in respect of their mandate. In exercising his mandate, a deputy or senator shall have the right, if he does not infringe the interests of other persons, to obtain information and material and to view the activity of central and local government administration bodies as well as companies with State Treasury participation and state and local government establishments and enterprises, with the observance of the regulations on statutorily protected secrecy (Article 19(1) of the Act on exercising the mandate of Deputy and Senator).

A deputy or senator shall have the right – in exercising his obligations of deputy or senator – to intervene in a central or local government administration body, state establishment or enterprise and non-governmental organisation, as well as in non-state economy units. The subject of such an intervention may a matter processed by a deputy in his own name or in the name of a voter or voters. The bodies and units towards which a deputy or senator has intervened, shall be obliged to notify the deputy or senator of the status of examination of the matter within fourteen days and to finally settle it within the time agreed on with the deputy or senator. This power shall also includes access to information illustrating the course of examining the matter being the subject of an intervention. The managers of the bodies and units, towards which a deputy or senator has intervened, shall be obliged to immediately receive a deputy or senator that has come in connection with a matter resulting from exercising his mandate, and to provide information and explanations concerning the matter (Article 20 of the Act on exercising the mandate of Deputy and Senator).

In addition, A deputy shall have the right to participate in sessions of assemblies of voivodeships, powiat and gmina councils competent for the constituency from which he was elected, or competent for the seat of the deputy's office, while a senator shall have the

right to participate in sessions of assemblies of voivodeships, powiat and gmina councils for the constituency from which he was elected. In participating in the sessions, a deputy or senator may submit his comments and proposals (Article 22 of the Act).